



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية  
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية  
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الملاحظات الافتتاحية  
للسيد عبد الله جانيه،  
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة  
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

القاهرة، مصر

2 حزيران/يونيه 2009

معالي السيد هاني قذري دميان، مساعد وزير مالية جمهورية مصر العربية،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم هنا في القاهرة، وأن أرحب بكم جميعاً في الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لحكومة وشعب جمهورية مصر العربية على الحفاوة التي أحاطونا بها وعلى الترتيبات الممتازة التي اتسم بها الإعداد لهذا الاجتماع. وأود، على وجه الخصوص، أن أتقدم بالشكر لمعالي الوزير يوسف بطرس غالي على ما أبداه من اهتمام وحرص على نجاح هذا الاجتماع ولا سيما فيما يتعلق بالمداورات الخاصة للقضايا الفنية المعروضة علينا.

وهذه هي المرة الثانية التي نلتقي فيها ضمن إطار سلسلة الاجتماعات السنوية المشتركة التي تنظمها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويؤكد ذلك على رؤيتنا المشتركة المتمثلة في مزيد من التماسك والتنسيق لأنشطتنا دعماً لتحقيق التنمية في أفريقيا.

وقد كانت الفترة التي تلت انعقاد اجتماعنا الماضي فترة صعبة لأفريقيا بعد سنوات عديدة من النمو الإيجابي المشجع. فقد شرعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الظهور في الوقت الذي بدا فيه أن الأوقات العصيبة بالنسبة لأزمة الغذاء والوقود قد ولت إلى غير رجعة. وبعد أن سجلت القارة نمواً قارب الـ 6 بالمائة على مدى نصف العقد السابق، ها هو ذلك النمو ينخفض إلى نسبة يتوقع أن تصل إلى أربع نقاط مئوية خلال هذا العام.

وعلى نفس المنوال، من المتوقع كذلك أن تنخفض عائدات الصادرات بمقدار 251 بليون دولار في عام 2009 وإلى 277 بليون دولار في عام 2010 بالنسبة للقارة ككل، في حين تشير التوقعات إلى أن التحويلات المالية وتدفقات رأس المال الخاص نحو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوف تتناقص بمقدار بليون إلى بليون دولار عام 2009. كما يُتوقع استمرار وتيرة

الانخفاض المسجل في تمويل التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال الأخرى خلال هذه السنة .

إن نضوب هذه الموارد الهامة لتمويل التنمية سوف يكون له تبعات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، لأن هذا النضوب سوف يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصحية والتعليمية والنهوض بالمرأة ومشاريع الهياكل الأساسية والتغذية مع ما يخلفه ذلك من عواقب وخيمة على الجهود الرامية للحد من الفقر. كما ستؤدي الأزمة إلى تفاقم البطالة حيث من المرجح أن يزداد عدد العاطلين عن العمل بحوالي 3 ملايين خلال عام 2009. وستكون الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الأزمة أكثر قسوة في قارتنا لأننا لا نمتلك آليات تذكر للتخفيف من آثارها مثل إعانات البطالة أو شبكات الأمان الاجتماعي.

وقد كانت استجابة أفريقيا لهذه الأزمة حتى الآن استجابة رائعة. فقد التقى وزراء الاقتصاد ومحافظو البنوك المركزية لبلداننا في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي لتنسيق تعاملهم مع الأزمة. وأصدروا خريطة طريق تكفل توفير الموارد اللازمة لتنمية أفريقيا مع المحافظة على الإدارة الجيدة للنمو وإسماع الصوت الأفريقي في المؤسسات المالية الدولية.

إن الحاجة إلى توفير الموارد الكافية لتنمية أفريقيا هي ما يفسر اختيار موضوعنا لهذه الاجتماعات وهو: “زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية”. وفي هذا الوقت الذي تكابد فيه أفريقيا الأمرين لمواجهة تبعات الأزمة المالية، لا بد لنا من أن نعمل على استكشاف الخيارات الكفيلة بالتعويض عن العجز المتوقع في تمويل التنمية. ومع أنه يجب الاعتراف بأن الأشكال الأخرى من التمويل لا تزال على قدر كبير من الأهمية، إلا أن أفريقيا لا تملك إلا أن تنظر في الخيارات المتاحة لتعويض الفجوة المتوقعة في تمويل تنميتها. وفي حين أنه يجب على أفريقيا السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل الخارجي، لا بد لها في الوقت ذاته من النظر في إمكانياتها الذاتية وما لديها من خيارات لزيادة الموارد الداخلية.

وفي الوقت الراهن لا تفي المدخرات المحلية في غالبية البلدان الأفريقية باحتياجاتها الاستثمارية، والسياسة المالية هي إحدى الأدوات الهامة التي يمكن من خلالها سد هذه الثغرة. وحتى الآن لم يكن من الممكن استغلالها بالدرجة الكافية، والاتجاه نحو مساندة التقلبات الدورية، إضافة إلى المسائل المرتبطة بالموثوقية الائتمانية وشروط تتعلق بالسياسات. وأحد التحديات الرئيسية التي يبحثها اجتماع الخبراء هذا يتمثل في التعرف على الخيارات المتاحة وتبادل أفضل الممارسات للتغلب على هذه العوائق بحيث يكون بمقدور السياسة المالية أن تساعد في تحقيق تحول هيكلي يكفل توسيع قاعدة الموارد.

إن نوعية وأساليب الحكم السائدة بيننا تحظى بنفس القدر من الأهمية، لأنها تشكل عاملاً حاسماً في تحديد الأداء الاقتصادي، وخاصة في ظروف الأزمات. ومن الضروري أن نراعي أقصى درجات الحذر إزاء مخاطر الاضطرابات الاجتماعية فقد علمتنا التجربة أن المصاعب الاقتصادية والتنافس على الموارد الشحيحة يمكنها أن تؤدي إلى تفويض ما حقته القارة مؤخراً وبشق الأنفس في مجالي السلم والأمن. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى امتلاك القدرات اللازمة لإدارة اقتصاداتها سواء عندما تمر هذه الاقتصادات بمرحلة النمو أو عندما تواجه أزمات كالتي نحن بصدددها. ولذلك، ينبغي علينا، وكجزء لا يتجزأ من استجابتنا لهذه الأزمة، تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بما يشمل الاستفادة من أفضل الخبرات والممارسات التي تجمعت لدينا من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ولا بد لأفريقيا من أن تستقصي سبل ووسائل التعجيل بوتيرة التكامل الإقليمي لكي يكون لها صوت قوي وذو مصداقية في مختلف العمليات الدولية المتصلة بإصلاح الهيكل المالي الدولي والتصدي لتغير المناخ وتحسين فرص التجارة. وعلى نحو مماثل، لا بد من إيلاء المزيد من الأولوية لترتيبات التعاون عبر الحدود في جهود التكامل الإقليمية. وتتسم هياكلنا الأساسية للنقل، مثل الطرق، وخدمات السكك الحديدية والنقل الجوي والنقل البحري، بأهمية رئيسية في هذا الصدد؛ حيث يتعين بناء تلك الهياكل الأساسية، أو إعادة تأهيلها، أو توسيع نطاقها. علاوة على ذلك، تحتاج أفريقيا إلى مشاريع مشتركة للطاقة تشمل شبكات الإمداد الكهربائي وخطوط أنابيب النفط والغاز التي سوف تيسر الإمدادات العابرة للحدود وتعزز بالتالي أمن الطاقة وموثوقيتها.

وكما ورد في البيان الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة الـ 20 في لندن في نيسان/أبريل، فإن 'أي أزمة عالمية تتطلب حلاً عالمياً'. وينبغي أن يقوم ذلك الحل على ترتيبات عالمية فعالة وعادلة تراعي مصالح البلدان الأفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من المسائل التي أثارها أفريقيا في العملية التحضيرية تم تناولها من قبل قادة مجموعة الـ 20 بما في ذلك تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة، والبيع من احتياطي الذهب، وتمويل الإنفاق المقاوم للتقلبات الدورية، واستعراض إطار القدرة على تحمل أعباء الديون، وتوفير المزيد من رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. والتحدي المائل أمامنا الآن هو كفاءة تحقق تلك الالتزامات وما سبقها من التزامات بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية. ويوفر لنا هذا الاجتماع المحفل المناسب للبدء في تقييم ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن.

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ليست هي التحدي العاجل الوحيد الذي ينبغي أن تتعايش معه القارة. فتغير المناخ يطرح أيضاً مشكلات خطيرة أمام التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية في

أفريقيا، كما أنه يتطلب بنفس القدر تدخلاً عاجلاً. ووفقاً للقرار الذي توصل إليه اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2009، وبالنظر إلى أهمية المسائل قيد البحث، فمن الضروري أن تتكلم أفريقيا بصوت واحد بشأن مسائل تخفيف آثار تغير المناخ، والتكيف معه واستخدام التكنولوجيا للتصدي له وبناء القدرات والتمويل، وكل هذه المسائل سوف تكون مثار البحث في اجتماع الأطراف الذي سيعقد في كوبنهاغن في نهاية هذا العام.

والتمويل أمر في غاية الأهمية في هذا الصدد نظراً للتكلفة العالية التي ينطوي عليها التكيف مع تغير المناخ. وهذا الاعتبار هو ما أوجب عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في كيغالي والذي خرج بتوصيات جرت مناقشتها في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي عُقد في نيروبي في الأسبوع الماضي. ومن الضروري لأفريقيا أن تسعى لاستكشاف آليات تمويلية عملية وشفافة بما في ذلك خيارات تجارة الكربون في مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في كوبنهاغن.

ويسرني أن أفيدكم بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أحرزت الكثير من التقدم في تنفيذ برنامج عملها لفترة السنتين 2008-2009. وشمل ذلك طائفة واسعة من المجالات منها على سبيل المثال تحليل السياسة الاقتصادية، والمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والحوكمة، والزراعة والأمن الغذائي، وتمثلت إنجازات اللجنة في نشر النواتج المرتبطة بالمعرفة، وبناء توافق في الآراء وتقديم خدمات المشورة التقنية. ومن أهم ما يجدر ذكره في هذا السياق " التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2009 " الذي اشتركت في إصداره مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي سيقدم خلال الجلسات الوزارية لهذا الاجتماع، وكذلك " الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية " الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي سيقدم إليكم خلال مداواتكم.

وعقد منتدى التنمية الأفريقي السادس في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وكان موضوعه " العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة ". وقد حدد بيان توافق الآراء الذي أعتمد في نهاية المنتدى عدداً من المجالات الرئيسية التي تقتضي تحركاً فورياً تشمل توفير التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن الأمور الأخرى التي تبرز التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم الجهود الإنمائية لأفريقيا آلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. وقد عقدت هذه الآلية دورتها التاسعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وركزت فيها على المسائل المتعلقة بأزمة الغذاء وتغير المناخ. وقد اعتمدت الدورة توصيات من شأنها تعزيز أعمال الآلية ومجموعاتها وتحسين مواءمة أنشطتها مع الأولويات البرامجية للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا.

وقد تحقق تقدم مرض فيما يتصل بتمكين المكاتب دون الإقليمية ورفع كفاءتها وقدراتها من أجل تسريع التكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والمكاتب دون الإقليمية أصبحت الآن وإلى حد كبير تملك المقومات الكافية التي تمكنها من الاستجابة على وجه السرعة لاحتياجات مناطقها المختلفة، كما أنها سجلت إنجازات مقدرّة في سياق تنفيذ البرامج المتعددة السنوات التي اتفق عليها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لكل منها.

ويمثل بناء الشراكات أحد الأعمدة الأساسية لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد تواصل في العام الماضي تعزيز ذلك النهج التعاوني الذي دأبت اللجنة على إتباعه من خلال أنشطتها المشتركة وخاصة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد استمرت اللجنة أيضاً في تلقي الدعم والتشجيع من مجموعة كبيرة من الشركاء الإيمانيين في مختلف مجالات عمل اللجنة. وتتجلى هذه الشراكات أكثر ما تتجلى في المبادرة المسماة "التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا"، وهي مبادرة مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أطلقت في آذار/مارس 2009. والغرض من هذا التحالف هو إقامة حوار عريض بشأن البرنامج الإنمائي لأفريقيا ينطلق من أفريقيا نفسها. ويتولى توجيه عمل التحالف مجلس استشاري مستقل ورفيع المستوى يرأسه الرئيس السابق لبوتسوانا فيستوس موغاي. ويضم التحالف من بين أعضائه عدداً من الشخصيات الأفريقية وغير الأفريقية البارزة والمرموقة الأخرى. ويتمتع بعضوية هذا التحالف بحكم مناصبهم كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مصرف التنمية الأفريقي.

وكما تعلمون فإن خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2007-2009 سوف ينتهي أجلها بنهاية هذا العام، وقد بدأ العمل بالفعل في إعداد خطة الأعمال الجديدة لفترة الثلاث سنوات المقبلة 2010-2012. وسوف تكون هذه الخطة موجّهة نحو تعميق التركيز الاستراتيجي للخطة الحالية وخاصة فيما يتصل بدعم أولويات الاتحاد الأفريقي وإقامة شراكات قوية و متماسكة وموثوقة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية. ونفس هذه التوجهات الاستراتيجية تتجلى في وثيقة برنامج العمل والأولويات المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2010-2012، التي ستعرض عليكم لمناقشتها.

وسيسعى البرنامج إلى توطيد عملنا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتجارة ، والشؤون الجنسانية، والحوكمة، والتمويل ، وتحليل السياسات الاقتصادية، وتغير المناخ، والإحصاءات ؛ وهي مجالات تعززت كثيرا بالموارد الإضافية التي قُدمت إلى المركز الأفريقي للإحصاءات من خلال دعائم الأمين العام للتنمية. إضافة إلى ذلك ، فإننا سنزيد دعمنا المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال العلم والتكنولوجيا ولتنمية قدرات الدول عن طريق تحسين الإدارة العامة.

وفي الختام، لا بد من الاعتراف بأن أفريقيا تواجه أوقاتاً صعبة، بيد أنني متفائلٌ بأننا سوف نتجاوز هذه الصعاب من خلال إرساء الأساس السليم للنهوض بإدارة الاقتصاد الكلي وتحسين الحوكمة والالتزام باستدامة السلم والأمن. وهذا الاجتماع سيبيح لنا فرصة فريدة لبحث الأفكار والخيارات والسياسات التي ستمكّن أفريقيا من التغلب على التحديات الراهنة والناشئة، ويحدوني أمل في أن نشهد مداولاتنا حواراً مفتوحاً وبناءً يثري التقرير الذي سيقدم إلى المؤتمر الوزاري.

وأتمنى أن تتكلّل مداولاتكم بنجاح. وشكراً لحسن إصغانتكم.